

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية السابعة  
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو - 2 يوليو 2005

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/188 (VII)

تقرير المفوضية  
عن الدورة العادية الثالثة  
لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

-

## تقرير المفوضية عن الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

- 1- عقدت الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة على مستوى الوزراء يومي 8 و9 يونيو 2005 في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وقد شرفها بحضوره صاحب المعالي الدكتور أحمد نظيف، رئيس الوزراء. وقد سبق اجتماع الوزراء اجتماع رفيع المستوى للخبراء من 5 إلى 7 يونيو. وحضرت المؤتمر اثنتان وأربعون دولة عضوا بوفود قوية من عواصم البلدان وجنيف وبروكسل وأديس أبابا. كما حضرت المؤتمر شخصيتان بارزتان هما المفوض بيتر منديلسون من المفوضية الأوروبية والسفير بيتر أليجي من الولايات المتحدة الأمريكية اللذان أجريا مباحثات مع الوزراء الأفريقيين تتعلق بمسألة المفاوضات في منظمة التجارة العالمية.
- 2- وقد عقد هذا الاجتماع في الوقت المناسب حيث أتاح لأفريقيا فرصة ذهبية لبحث المسائل المتعلقة بالتجارة والاستثمارات عشية انعقاد سلسلة من المؤتمرات الإقليمية والدولية المهمة. وتشمل هذه المؤتمرات اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لمراجعة منتصف المدة للأهداف الإنمائية للألفية والمقرر عقدها في سبتمبر 2005 واجتماع البلدان الأقل نموا المقرر عقده في ليفينجستون من 25 إلى 27 يونيو والمحفل الرابع لقانون النمو والفرص لأفريقيا المقرر إقامته من 18 إلى 20 يوليو في داكار، السنغال ومؤتمر السلع والدورة الاستثنائية لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي المقرر عقدهما في منتصف شهر نوفمبر 2005 في أروشا، تنزانيا واجتماع مجموعة التسعين (90) التحضيري تمهيدا للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده من 13 إلى 16 ديسمبر 2005 في هونغ كونغ.
- 3- للتحضير للاجتماع، قامت المفوضية بحشد المجموعتين الأفريقيتين في جنيف وبروكسل لإعداد الوثائق التي تعرض حالة تقدم المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية. كما قامت بتعبئة الشركاء الإقليميين والدوليين للمشاركة في المؤتمر والإسهام بتقديم بعض العروض. ونتيجة لهذه الجهود، أطلعت أمانة النيباد المؤتمر على الآلية التي تم إنشاؤها بمشاركة نشطة من القطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات في أفريقيا. بخصوص تسهيل مناخ الاستثمار. وقدم كل من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقارير مرحلية عن تنفيذ خطط تحرير التجارة في مختلف الأقاليم. وقدمت المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي عروضاً أمام المؤتمر عن وضع المفاوضات بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في أقاليمها المختلفة.

- 4- وأدى حشد الشركاء الدوليين إلى مشاركة فعالة ونشطة من جانب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والصندوق المشترك للسلع والحقوقيين والاقتصاديين الدوليين العاملين في مجال مكافحة الفقر. كما حضرت الاجتماع بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التجارة والتنمية. وأدت المساهمات والمشاركة النشطة للشركاء والمجتمع المدني في المناقشات إلى إثراء مداورات المؤتمر على نحو كبير وحظيت بتقدير الدول الأعضاء.
- 5- وغطي جدول أعمال المؤتمر التجارة البينية في أفريقيا وبصفة خاصة مسألة تحرير التجارة وتسهيلها ومفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والتقارير المرحلية حول قانون النمو والفرص لأفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولي الثالث لتنمية أفريقيا والتجارة والاستثمار في أفريقيا وكذلك مجموعة من المسائل الأخرى.
- 6- في نهاية المداورات، توصل الوزراء إلى مقررات بشأن طريق المضي قدما بخصوص كل مسألة من المسائل التي تمت مناقشتها واعتمدوا إعلانين حظيا بمناقشات ومشاورات مكثفة على مستوى الخبراء والوزراء:

- (1) فيما يتعلق بمسائل منظمة التجارة العالمية، اعتمد الوزراء إعلان القاهرة وخارطة الطريق بشأن برنامج عمل الدوحة. ويؤكد الإعلان مجددا موقف أفريقيا بخصوص برنامج عمل الدوحة للتنمية ويحث الشركاء من البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزامات الدوحة وجعل المفاوضات تتسم بالشفافية والشمولية. وتوضح خارطة طريق القاهرة الاستراتيجية التي يجب أن تنتهجها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لدى منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالزراعة بما في ذلك مسألة القطن والوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية والخدمات ومسائل التنمية والسلع وتسهيل التجارة والقواعد والتجارة والديون والتمويل ونقل التكنولوجيا ومسألة انضمام الأعضاء الجدد في منظمة التجارة العالمية (يرفق طيه النص الكامل للإعلان).
- (2) الإعلان الوزاري للاتحاد الأفريقي حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية: يؤكد الإعلان مجددا موقف أفريقيا فيما يتعلق بالمسائل الإحدى عشرة في إطار مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، ومن بين أمور أخرى، مسألة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية كوسائل للتنمية وعلاقتها بالتكامل الإقليمي وسرعة المفاوضات ودور مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق المفاوضات وخاصة في ضمان التماسك على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية للمفاوضات.

- 7- وناقشت الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي أيضا مسألة استضافة الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في 2008 علما بأن استضافة المؤتمر يعود إلى المنطقة الأفريقية. وقررت إحالتها إلى لجنة الترشيحات التابعة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (انظر الفقرة 49 والفقرة 50 من التقرير).
- 8- بناءً على أن المفاوضات الأفريقيين في جنيف، يطلب منهم متابعة خارطة طريق القاهرة المؤدية إلى مؤتمر هونغ كونغ، سوف تعقد دورة استثنائية لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في نوفمبر من أجل اعتماد موقف موحد بشأن كل مسألة من المسائل الواردة في برنامج عمل الدوحة. ويتم تعزيز هذا الموقف بعد ذلك مع مجموعة التسعين (90) قبل انعقاد مؤتمر هونغ كونغ. ويسعى وزراء التجارة إلى متابعة هذه العملية لتعزيز مكاسب كانكون.
- 9- وقد حقق المؤتمر نجاحا كبيرا بسبب مشاركة الدول الأعضاء والشركاء فيه على نحو كامل ونتيجة لجودة الوثائق والمناقشات والمقررات والإعلانات الملائمة التي اعتمدت خلاله. وتود المفوضية أن تعرب عن امتنانها لكافة الشركاء على ما قدموه من تعاون ودعم. وكذلك تود المفوضية أن تعرب عن تقديرها لمصر - حكومة وشعباً - على كرم الضيافة والتسهيلات التي منحت لجميع المشاركين مما ساهم في حسن سير الأعمال وتحقيق النجاح الباهر للدورة الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين.
- 10- يعرض هذا التقرير على المجلس التنفيذي من أجل الموافقة عليه. غير أنه يتعين على المجلس بحث المسألة الوحيدة التي بقيت معلقة على مستوى وزراء التجارة ألا وهي تعيين البلد الأفريقي الذي سيستضيف المؤتمر الثاني عشر لمؤتمر الأونكتاد عام 2008.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية السابعة  
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو - 2 يوليو 2005

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/188 (VII)  
ANNEX.1

تقرير الدورة العادية الثالثة  
لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

-

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

---

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي  
الدورة العادية الثالثة  
القاهرة، جمهورية مصر العربية 8-9 يونيو 2005

-

الأصل : إنجليزي

TI/TMIN/MIN/RPT. (III)

تقرير الدورة العادية الثالثة  
لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

-

## تقرير الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

### مقدمة:

1- عقدت الدورة العادية الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي على مستوى الوزراء يومي 8 و9 يونيو 2005 بمركز مؤتمرات فندق كونراد فى القاهرة، جمهورية مصر العربية. ترأس مراسم الإفتتاح معالى البروفيسور نشوتى ماناسيه وزير التجارة والصناعة وتعزيز الإستثمار والسياحة والتعاونيات لجمهورية رواندا بصفته الرئيس الذى إنتهت مدة ولايته للمؤتمر. وكان ضيف الشرف هو معالى الدكتور أحمد نظيف، رئيس وزراء جمهورية مصر العربية.

### الحضور:

- 2- حضرت الإجتماع الدول الأعضاء التالية:
- الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندى، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، جيبوتى، مصر، إثيوبيا، الجابون، غانا، جامبيا، غينيا، كينيا، ليسوتو، ليبيا، ملاوى، مالى، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.
- 3- شاركت فى الإجتماع المجموعات الإقتصادية الإقليمية/المجموعات التفاوضية التالية: المجموعة الإقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والإتحاد الإقتصادى والنقدى لغرب أفريقيا.
- 4- تم تمثيل المنظمات الأفريقية والدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية التالية أيضا فى الإجتماع: لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأفريقيا ومنظم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبرنامج الأمم المتحدة العالمى للغذاء والصندوق المشترك للسلع ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولى وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للفرانكفونية ومركز التجارة الدولية وبنك الإستثمار الأوروبى ومؤسسة المحامين والخبراء الإقتصاديين فى مكافحة الفقر و APROCA و " أكشيون إيد إنترناشيونال " وشبكة التجارة الأفريقية وشبكة العالم الثالث ومركز التحديث الصناعى وأمانة النيباد و SEATINI وأوكسفام ومركز الجنوب ومركز المعلومات البديلة والتنمية

و ENDA للعالم الثالث والإتحاد الأوروبى ومنظمة التجارة العالمية.  
وترد القائمة الكاملة للمشاركين فى الملحق 1 المرفق بهذا التقرير.

**البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الإجتماع: ملاحظات الرئيس الذى إنتهت ولايته، معالى البروفيسور نشوتى ماناسيه، وزير التجارة والصناعة وتعزيز الإستثمار والسياحة والتعاونيات لجمهورية رواندا:**

5- فى كلمة ترحيبه بالمشاركين وبعد الإعراب عن الشكر لجمهورية مصر العربية- حكومة وشعبا - قال معالى وزير رواندا ورئيس الجلسة أنه يعتقد أن المؤتمر يعقد فى الوقت المناسب حيث أنه يتيح الفرصة أمام الوزراء ليس فقط للتداول فى سياق الجمعية العامة المقبلة حول الأهداف الإنمائية للألفية ومجموعة الثمانية والمؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية بل والأهم للإسهام فى إيجاد حلول دائمة لمجموعة المشاكل التى تواجه أفريقيا. ثم أطلع الإجتماع على الأنشطة التى إضطلعت بها هيئة المكتب منذ آخر مؤتمر وزارى فى كيجالى وأكد على إلترام أفريقيا باتفاق صفقة يوليو والنجاح الذى تحقق فى تمديد قانون النمو والفرص لأفريقيا حتى 2015 وبعض التقدم المحرز فى إطار مفاوضات مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى - الإتحاد الأوروبى بشأن إتفاقيات الشراكة الإقتصادية.

6- ذكر الوزير بالجهود المتسقة التى تبذل على المستوى الإقليمى الفرعى والإقليمى لدمج عملية التكامل الإقتصادى لأفريقيا. وناشد القادة الأفريقيين التركيز فى المناقشات خلال قمة مجموعة الثمانية فى جيلينا جيلز على أولويات القارة ولا سيما تمويل تنميتها وإحراز تقدم كبير فى دعم التجارة ومعالجة مسألة الديون بصورة كافية. وبخصوص مؤتمر هونج كونج الوزارى لمنظمة التجارة العالمية، حذر من الفشل فى التوصل إلى إتفاق بشأن التقدير التقريبى لطرق الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية وغير الزراعية بحلول نهاية شهر يوليو 2005 وكذلك المسائل الأخرى المهمة بالنسبة لأفريقيا والتى قد تعرض نجاح المؤتمر لخطر كبير وبالتالي إستكمال الجولة بنجاح بحلول نهاية سنة 2006.

7- فى الختام، نادى معالى الوزير بالإلتزام السياسى والتفانى فى تحقيق النجاح لمؤتمر هونج كونج الوزارى لمنظمة التجارة العالمية. ودعا الإجتماع إلى توفير التوجيهات السياسية اللازمة للمفاوضين الأفريقيين فى جنيف حتى يتسنى ضمان التقدم وأعرب عن ثقته فى أن جهودهم المتسقة سوف تؤدى بلا شك إلى تحقيق نتائج إقتصادية إيجابية من أجل تقدم الشعوب الأفريقية.

**بيان ممثل لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأفريقيا:**

8- نيابة عن الأمين التنفيذى للجنة الإقتصادية لأفريقيا، شكر السيد حكيم بن حمودة حكومة مصر على الإستضافة الإجتماع ومفوضية الإتحاد الأفريقى على إشراك اللجنة الإقتصادية لأفريقيا بصورة كبيرة فى



المؤتمر سعياً على معالجة التحديات التي تواجه أفريقيا بطريقة واقعية وعملية. وأشاد بالمفاوضين في جنيف على الجهود التي بذلوها للتأكد من أن معظم المسائل التي اتفقت عليها البلدان الأفريقية في كيجالي في العام الماضي قد أخذت في الحسبان في إطار صفقة يوليو.

9- ومع قرب انعقاد مؤتمر هونج كونج، قال السيد بن حموده أنه من المهم ضمان توافق التقدير التقريبي للطرق مع الدور الذي ترغب أفريقيا في أن تقوم به التجارة حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا أيضاً إلى كفالة التماسك في المواقف التي تتخذ على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى العروض الخاصة بالسياسات التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أساس أبحاث معمقة وموضوعية حول مسائل محددة من برنامج منظمة التجارة العالمية. وأعلن استعداد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنظيم إجتماع للخبراء قبل مؤتمر هونج كونج لتبادل الأفكار حول وضع الطرق. وفيما يتعلق بمفاوضات إتفاقيات الشراكة الاقتصادية، أبلغ المؤتمر بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقوم على نحو مشترك مع الإتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم إجتماع قارى في كينيا من 22 إلى 24 سبتمبر 2005 لبحث الجوانب المتعلقة بالتنمية من إتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

10- ذكر بالأعمال التحليلية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التكامل الإقليمي حتى تؤدي نتائج المفاوضات التجارية إلى المساعدة في تعميق مبادرات التكامل الإقليمي في القارة. وأضاف أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل أيضاً على تحقيق أفضل الممارسات لتنظيم التجارة في إطار إستراتيجيات التنمية. وفي الختام، كرر إستعداد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للعمل مع المنظمات الأخرى على ضمان تحقيق أفضل النتائج لصالح أفريقيا في المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية.

### بيان الدكتور كيبكوير اسعد رانا، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية:

11- في بيانه، إعترف الدكتور كيبكوير على أسعد رانا، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بالدور القىادى الذى تقوم به أفريقيا فى منظمة التجارة العالمية على الرغم من التحديات الضخمة التى تواجهها. وذكر بعزم القادة الأفريقيين على دفع مفاوضات الدوحة بصورة حاسمة نحو ضمان تحقيق نتائج طموحة مع مزايا إنمائية مجدية لصالح القارة. ثم

- ناشد الدول الأعضاء إنتهاز فرصة قمة مجموعة الثمانية فى جلينا جيلز فى يوليو لتعزيز الأهداف التجارية والإنمائية لأفريقيا.
- 12- أشار الدكتور رانا إلى أن برنامج الدوحة للتنمية حيوى بالنسبة لجهود أفريقيا الرامية إلى إطلاق إمكاناتها الإقتصادية وأبدى إستعداد أمانة منظمة التجارة العالمية للمساعدة فيما يتعلق بالمتطلبات الفنية وتقديم أى نصح سديد بشأن السياسات التجارية. وذكر أيضا بأن المفاوضات فى جنيف قد دخلت مرحلة حاسمة جديدة تتسم بالتفاعل والمساومة وتتطلب أعمالا فنية وإلتزاما سياسيا. ثم أعطى نظرة سريعة على الوضع الحالى للمفاوضات بشأن الزراعة بما فيها القطن والوصول إلى اسواق المنتجات غير الزراعية والخدمات وتسهيل التجارة وفى الختام، دعا أفريقيا ايضا إلى إغتنام فرصة مراجعة تقرير الثلاث سنوات لخطة عمل لجنة أفريقيا وقمة مراجعة الألفية لإبراز مصالحها وإهتماماتها.
- بيان السيدة لاكشمى بوري، ممثلة الأونكتاد:**
- 13- فى كلمتها، ذكرت السيدة لاكشمى ممثلة الأونكتاد ومديرة قسم التجارة الدولية فى البضائع والخدمات والسلع، الإجتماع بالموقف الفريد لمنظمتها فى دعم أفريقيا والتزامها كما تم تجديده خلال الدورة الحادية عشرة للأونكتاد. ثم تناولت بتوسع ثلاثة مجالات ذات اهتمام مشترك وهى: برنامج التجارة/برنامج الإستثمار والقدرة على العرض وأولويات التنمية الإقتصادية لأفريقيا.
- 14- صرحت بأنه خلال العقدين الماضيين، تم التركيز على تحرير التجارة وأنه من المنتظر أن تتمخض جولة الدوحة عن مساهمات إيجابية وحاسمة فى جعل النظام التجارى الدولى يستجيب للإحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية. وأضافت أنه ينبغى لما يطلق عليها " جولة التنمية " أن تشكل صفة تجارية عادلة بالنسبة لأفريقيا فيما يتعلق بتعزيز إنتاجها وقدراتها التجارية وقدرتها التنافسية وتتيح لها فرصا فعلية للوصول إلى الأسواق وتفتح الباب أمام منتجاتها.
- 15- بخصوص القدرة على العرض والإستثمار، قالت إن مستوى الإستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة يعتبر محيطا على الرغم من عمليات التكيف الهيكلى. وأضافت أن سياسة تحرير الإستثمار والإطار التنظيمى، مع ما تكتسبان من أهمية، غير كافيين لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأنه من الضرورى أن يتم على المستوى الوطنى، وضع إستراتيجية للإستثمار أكثر تركيزا وتحديدا للأهداف. وأكدت على أنه من الضرورى إتخاذ تدابير دعم مختلفة لتشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على تحديد المجالات والإستثمار فى أفريقيا. وفيما يتعلق بأولويات التنمية الإقتصادية، قالت إنه من المهم تهيئة الظروف الملائمة على المستويين الوطنى والدولى أمام البلدان الأفريقية للحصول على الموارد اللازمة لتمويل عملية القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية

من الأهداف الإنمائية للألفية، وأكدت على الأولويات الخمس التالية التي حددتها الأونكتاد بشأن البرنامج الحالي للتجارة من أجل التنمية فى أفريقيا وهى: التجارة بين الجنوب والجنوب وتعزيز القدرة على عرض السلع وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية من الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة تحقيق التماسك والإتساق السليم بين تعددية الأطراف والصفة الإقليمية وأخيرا القدرة على الحصول على التمويل الخارجى الذى يمكن التنبؤ به والموثوق فيه من أجل تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للتنمية فى أفريقيا.

16- وفى الختام، أكدت السيدة بورى من جديد إلتزام الأونكتاد بتوفير التحليل الفنى الإستراتيجى وتقديم النصح فيما يتعلق بالسياسات بغية مساعدة أفريقيا وأعربت عن ثقتها فى أنه مع حلول موعد إنعقاد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد هذه القارة، ستكون قد تحققت بالفعل إنجازات عديدة فى مجالات التجارة الدولية والإستثمار والتنمية.

**بيان السيدة إليزابيث تانكو، مفوضة التجارة والصناعة فى مفوضية الإتحاد الأفريقى:**

17- بعد أن أزجت بالشكر لجمهورية مصر العربية – حكومة وشعبا – على ما حظيت به الوفود من حفاوة الإستقبال وكرم الضيافة، ذكرت مفوضة التجارة والصناعة لمفوضية الإتحاد الأفريقى بالجوانب المهمة التى تطرح فى السياق الذى ينعقد فيه هذا المؤتمر وهى على وجه التحديد: إجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية ومحفل مجموعة الثمانية وقانون النمو والفرص لأفريقيا فى يوليو المقبل وقمة الأهداف الإنمائية للألفية فى سبتمبر والمؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى ديسمبر. وأشارت إلى الآليات المهمة التى يجرى إنشاؤها لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص الأفريقى والقطاعات الخاصة فى الأقاليم الأخرى من العالم وأضافت أن المؤتمر الحالى يتيح الفرصة للبدء فى تبادل الأفكار بشأن التحضيرات اللازمة لتلك الأحداث وتحديد أفضل الإستراتيجيات لتمكين أفريقيا من التحدث بصوت واحد.

18- وعند التأكيد مجددا على ثقتها فى التجارة كأداة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شددت على القيود الداخلية والخارجية التى تؤثر بدرجة كبيرة على تنمية التجارة فى أفريقيا. وفى هذا الصدد، وجهت رسالة قوية إلى المجتمع الدولى بضرورة إصلاح هذا النظام بعمق من أجل تمكين البلدان الأفريقية من المشاركة بفاعلية فى التجارة العالمية دون مواجهة صعوبات ووقايتها من التدهور المستمر للشروط التجارية. وناشدت أيضا المؤتمر التداول والتوصل على إتفاق بروح الوحدة والتماسك والتضامن كقارة أفريقية متحدة و متماسكة ومتلاحمة بشدة مما يجعلها أكثر قوة وثقة واحتراما.

19- وفى الختام، سجلت النداء الذى وجه إلى المفوضية للقيام بدور أكثر بروزا فى التنسيق والمواءمة والقيادة على مستوى المجموعات الإقتصادية

الإقليمية والمفاوضات الدولية ودعت إلى أن تصاحب ذلك وسائل كافية يتم وضعها تحت تصرف المفوضية. وأكدت أيضا على إستعداد المفوضية للانضمام على الدول الأعضاء في جهودها للتنمية.

**بيان صاحب المعالي السيد رشيد محمد رشيد، وزير التجارة الخارجية والصناعة لجمهورية مصر العربية:**

20- في بيانه، رحب معالي السيد رشيد محمد رشيد، وزير التجارة الخارجية والصناعة لمصر بالوزراء ورؤساء الوفود وأكد على أهمية هذا الإجتماع الذى من المتوقع أن يسفر عن توحيد مواقف البلدان الأفريقية بهدف جعل أفريقيا قوة فعالة فى النظام الإقتصادى الجديد. وأكد أيضا على ضرورة تعزيز الجهود الأفريقية فى التحضير للإجتماع الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج.

21- دعا الوزير إلى إطلاق أسلوب جديد لتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية مع الأخذ فى الحسبان الفرق بين البلدان المتقدمة والنامية. ويجب أن يشمل على ذلك إلغاء التعريفات والحصص فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الواردة من بلدان نامية. وبالإضافة إلى ذلك، شدد على ضرورة إيجاد صيغة جديدة لدفع المفاوضات بشأن الخدمات قدما بطريقة تراعى مصالح البلدان الأفريقية. والقى الوزير بالضوء على مسألة تسهيل التجارة وتحديد الاحتياجات والقدرات وتكلفة الوفاء بالتزامات البلدان النامية. وأكد أيضا على الحاجة إلى تنفيذ برنامج فعال للمساعدات الفنية والمالية من أجل ضمان الإلتزام بالأهداف الإنمائية لأفريقيا.

22- أكد السيد رشيد على التكامل الإقتصادى كأداة مهمة للتنمية فى أفريقيا. وأشار أيضا إلى الحاجة إلى تنسيق جهود وسياسات المجموعات الإقتصادية الإقليمية.

23- وأخيرا، دعا وزير التجارة والصناعة المصرى إلى تقييم وتنسيق إتفاقيات التعاون بين أفريقيا وشركائها فى التنمية وأبرز أهمية التعاون مع الشركاء الأسيويين.

**بيان صاحب المعالي الدكتور أحمد نظيف، رئيس وزراء جمهورية مصر العربية :**

24- رحب معالي الدكتور أحمد نظيف، رئيس وزراء جمهورية مصر العربية، بالوزراء والوفود نيابة عن رئيس مصر وحكوماتها وشعبها وتمنى لهم النجاح فى مداولاتهم. وأعرب عن إقتناعه بأن نتائج الإجتماع سوف تكون متناسبة مع آمال وتطلعات الشعوب الأفريقية.

25- قال معالي رئيس الوزراء أنه مع إنشاء الإتحاد الأفريقى لقيادة عملية التنمية المتكاملة فى القارة، دخلت أفريقيا مرحلة جديدة وقال أيضا إن وجود أفريقيا على الساحة الإقتصادية والسياسية الدولية قد تحسن على نحو مستمر خلال السنوات القليلة الماضية كما يدل عليه التحسن النسبى

الذى حدث فى مؤشراتها الإقتصادية. وذكر بالإصلاحات فى السياسات التى قامت بها البلدان الأفريقية وبالتقدم النسبى الذى أحرزته المجموعات الإقتصادية الإقليمية. وأكد مجددا على أن إلتزام آخر بقيام بمتابعة مسار تقدمها وتنميتها قد تجلى بوضوح فى إعتماها للنبياد كأداة للعمل الجماعى ولتغيير صورة القارة وخاصة فى التعامل مع المستثمرين الأجانب.

26- وبالإشارة إلى البيانات الإحصائية، صرح معالى رئيس الوزراء من ناحية ثانية بأن التقدم المحرز يعتبر غير متناسب مع الإمكانيات الضخمة للقارة ودعا إلى التنمية وتعزيز البنى التحتية الطبيعية والمالية لدعم تجارة أفريقيا. ودعا أيضا على تحقيق تعاون أوثق وتنسيق أكبر فيما بين كافة المجموعات الإقتصادية الإقليمية بغية رفع حصة التجارة البينية الأفريقية وتحقيق الهدف المتمثل فى إنشاء إتحاد للغرف التجارية الأفريقية والذى يرمى إلى تعزيز مشاركة رجال الأعمال الأفريقيين فى تنمية القارة.

27- بخصوص مسائل منظمة التجارة العالمية، أكد معالى رئيس الوزراء على ضرورة وفاء البلدان المتقدمة بالتزامات جولة الدوحة للتنمية على نحو عاجل من أجل خفض الدعم الزراعى وإزالة كافة الحواجز التى تعيق التجارة الأفريقية. وأكد من جديد إلتزام مصر بالإستمرار كعضو نشط فى منظمة التجارة العالمية والقيام بدور فعال فيها. وفى هذا الصدد، ذكر بأنشطة الصندوق المصرى للمساعدات الفنية والدور الذى يقوم به رئيسها فى إطار النبياد.

28- وعند إختتام بيانه، إقترح معالى رئيس الوزراء خطوط العمل الأربعة التالية لجهود أفريقيا:

- تكثيف جهود القارة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعزيز التجارة الأفريقية عن طريق المجموعات الإقتصادية الإقليمية.
- تنسيق المواقف الأفريقية داخل منظمة التجارة العالمية.
- دعم النبياد من خلال منح الأولوية القصوى لبرنامج القضاء على الفقر فى أفريقيا.

### قرار شكر:

29- أدلت معالى السيدة أدليلد موندلى – انجولو ، وزيرة التجارة لجمهورية الكونغو بقرار الشكر نيابة عن زملائها. فأعربت عن عميق تقديرها لمعالى رئيس وزراء جمهورية مصر العربية، الدكتور أحمد نظيف، على حضوره على الرغم من إلتزاماته العديدة مما شرف الإجتماع وقالت إن ذلك يدل على إلتزامه شخصيا وإلتزام جمهورية مصر العربية بأهداف الإتحاد الأفريقى وخاصة بالجهود التى تبذلها الشعوب الأفريقية ليتبوأ مكانته فى الساحة الإقتصادية الدولية.

30- أعربت عن الشكر لجمهورية مصر العربية – حكومة وشعبا – على كرم الضيافة الواضح وشكرت معالى رئيس الوزراء على توجيهاته الحكيمة

بخصوص المسائل المدرجة في جدول الأعمال. وفي الختام، أعربت عن تقديرها للشركاء لما قدموه من مساهمات.

### البند 2 من جدول الأعمال: إنتخاب هيئة المكتب:

31- إنتخب الإجتماع هيئة مكتبه على النحو التالى:

- الرئيس: مصر ( شمال أفريقيا ).  
 النائب الأول للرئيس: كينيا ( شرق أفريقيا ).  
 النائب الثانى للرئيس: كوت ديفوار ( غرب أفريقيا )  
 النائب الثالث للرئيس: الكاميرون ( وسط أفريقيا )  
 المقرر: رواندا ( شرق أفريقيا )

### البند 3 من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال:

32- أقر الإجتماع جدول أعماله على النحو التالى:

- 1- إفتتاح الإجتماع.
- 2- إنتخاب هيئة المكتب.
- 3- إقرار جدول الأعمال.
- 4- تنظيم العمل.
- 5- بحث تقرير الخبراء أى:
  - أ) التجارة الأفريقية البينية.
  - ب) مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
- مبادرة القطن.
- طريق المضى قدما فى التحضير للمؤتمر الوزارى السادس لمنظمة التجارة العالمية فى هونج كونج.
- ج) مفاوضات إتفاقيات الشراكة الإقتصادية.
- طريق المضى قدما.
- د) تحسين التجارة والإستثمار فى أفريقيا.
- هـ) آلية التعاون بين الإتحاد الأفريقى لغرف التجارة والصناعة والزراعة والمهن والمجلس الصينى لتعزيز التجارة الدولية.
- 6- إستضافة الدورة الثانية عشرة للأونكتاد.
- 7- ما يستجد من أعمال.
- 8- موعد ومكان إنعقاد الدورة العادية الرابعة لمؤتمر وزراء التجارة للإتحاد الأفريقى.
- 9- موعد ومكان إنعقاد الدورة الإستثنائية لمؤتمر وزراء التجارة للإتحاد الأفريقى.
- 10- إعتداد نتائج الإجتماع الوزارى أى المقررات والتوصيات.
- 11- قرار شكر.
- 12- إختتام الإجتماع.

### البند 4 من جدول الأعمال : تنظيم العمل:

33- إعتد الإجتماع ساعات العمل التالية:

الفترة الصباحية: 9ر00 – 13ر00.

الفترة المسائية: 15ر00 – 19ر00.

### البند 5 من جدول الأعمال: بحث تقرير الخبراء:

34- قدم تقرير الخبراء إلى الوزراء رئيس إجتماع الخبراء وعلى ضوء توصيات الخبراء، اتخذت الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للإتحاد الأفريقي القرارات التالية:

(1) المسائل العامة للتجارة.

(2) إعلان القاهرة وخارطة الطريق بشأن برنامج

عمل الدوحة.

(3) الإعلان الوزاري للإتحاد الأفريقي بشأن

مفاوضات إتفاقيات الشراكة الإقتصادية.

### التجارة الأفريقية البينية:

- إعتد نهج مشترك وشكل موحد للتقييم يعكس الحقيقة على ارض الواقع.

- بذل جهود أكبر على مستوى الإتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى للحصول على الإحصائيات الحالية بشأن التجارة الأفريقية البينية حتى يتسنى إجراء تحليل أكثر واقعية فى هذا الصدد.

- تفويض الإتحاد الأفريقي واللجنة الإقتصادية لأفريقيا القيام بمساعدة المجموعات الإقتصادية الإقليمية على مواءمة قواعد المنشأ الخاصة بكل منها.

- إقرار عملية أكثر فعالية لمتابعة تنفيذ مقررات المؤتمر.

- مراجعة كافة وسائل النقل والإستثمارات اللازمة فى هذا الشأن من أجل إزالة العقبات التى تواجه التجارة الأفريقية البينية.

### تسهيل التجارة :

35- بالنظر إلى المستوى المنخفض حالياً للتجارة الأفريقية البينية واتجاه

التجارة الخارجية لأفريقيا نحو الشركاء من الدول المتقدمة والتركيز على

التكامل الإقليمي والقارى فى البرنامج الأفريقي لتخفيف حدة الفقر ورفع

مستوى رفاهية الشعوب الأفريقية ، لا يوجد بديل أمام البلدان الأفريقية

سوى معالجة مسألة تسهيل التجارة. فإن هذه المسألة تعتبر حاسمة بالنسبة

لتنمية القارة وخاصة لزيادة القدرة التنافسية للتجارة الأفريقية البينية ورفع

مستواها. ويتطلب التعقيد الذى تتسم به هذه المسائل برنامج عمل يتجاوز

إلى حد بعيد مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

36- لذلك، فوض المؤتمر إتخاذ الإجراءات التالية:

### على المستوى الوطنى:

- إجراء مشاورات واسعة النطاق بين المديرين والإدارات الجمركية والمفاوضين التجاريين الوطنيين.
- إجراء دراسات حول مستوى تسهيل التجارة مع التركيز بصفة خاصة على الإحتياجات والأولويات والتكاليف باستخدام كافة الوسائل المتاحة.
- إجراء تقييم للإحتياجات فيما يتعلق ببناء القدرات ( بما فى ذلك القدرات المؤسسية والبنى التحتية ) والمساعدات الفنية.
- إتخاذ مواقف تفاوضية هجومية من خلال تحديد كافة السياسات والتدابير والإجراءات التى تعيق دخول الصادرات الأفريقية أسواق البلدان المتقدمة.

#### على المستوى الإقليمي:

- قيام المجموعات الإقتصادية الإقليمية بتعزيز مشاركتها فى المسائل المتعلقة بتسهيل التجارة.
- تقييم كافة المبادرات الإقليمية بشأن تسهيل التجارة وإعداد الخطوط التوجيهية اللازمة بشأن تبادل أفضل الممارسات .
- تشكيل مجموعات خبراء إقليمية لإجراء دراسات معمقة حول الموضوع قيد البحث ليس فقط من منطلق مفاوضات منظمة التجارة العالمية بل أيضا وفقا للتفويض بتحقيق الجماعة الإقتصادية الأفريقية.

#### على المستوى القارى:

- الإتفاق على موقف موحد قوى يلتزم بالتجارة كما ترد فى صفقة يوليو ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدات الفنية وبناء القدرات.

#### مفاوضات منظمة التجارة العالمية:

- 37- بعد بحث تقرير مجموعة العمل المعنية بمفاوضات منظمة التجارة العالمية، أجاز المؤتمر إعلان القاهرة وخارطة الطريق بشأن برنامج عمل الدوحة.

#### التقرير عن تنفيذ إتفاقية كوتونو للشراكة فى مجال التجارة والإستثمار

- 38- أثّرت بعض أوجه القلق إزاء التأخير فى سداد موارد الصندوق الأوروبى للتنمية بسبب الإجراءات المعقدة والشروط المتشددة للغاية. ولوحظ أنه منذ إستحداث إتفاقية كوتونو للشراكة لم يسدد سوى 50 مليون يورو. وتم التأكيد على ضرورة قيام الإتحاد الأوروبى بتوفير المعلومات فى الوقت المناسب بشأن حجم الصفقة المالية المتاحة فى إطار الدورة العاشرة للصندوق الأوروبى للتنمية وأيضا على ضرورة تحويل الموارد غير



المستخدمة المتبقية من الدورة التاسعة للصندوق الأور وبي للتنمية إلى دورته العاشرة. وتم الإعراب عن القلق إزاء الأثر السلبي المحتمل لربط حجم التدفقات من صناديق الإتحاد الأوروبي إلى بلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى وإمكانية التنبؤ بها، بالميزانية. لذلك ومن أجل تحسين الفعالية والتشجيع على استخدام الوسائل المتاحة فى إطار إتفاقية كوتونو للشراكة بشأن تعزيز التكامل الإقليمي وتنمية القطاع الخاص فى بلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى، أوصى الإجتماع بالتركيز بدرجة أكبر على بناء القدرات وتبسيط الإجراءات والتقليل من الحدود وتخفيف الشروط المتعلقة بقروض بنك الإستثمار الأوروبى.

- أوصى الإجتماع أيضا بتقوية مركز تنمية المؤسسات والمركز الفنى للتعاون الزراعى والريفى واستخدامهما كأداتين فعاليتين لتعزيز التكامل الإقليمي فى بلدان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى.
- أخيرا، أوصى الإجتماع بضرورة تناول المسائل والإهتمامات المذكورة خلال المؤتمر المقبل لوزراء مالية مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى، المقرر عقده فى النيجر فى الأسبوع الثانى من شهر يونيو.

#### إتفاقيات الشراكة الإقتصادية:

39- فيما يتعلق بنتائج الدراسة التى أجرتها اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، قدمت التوصيات التالية:

- يكون التعاقب فى تنفيذ إتفاقيات الشراكة الإقتصادية امرا حاسما بالنسبة للإستفادة منها كأدوات للتنمية.
- يجب التركيز أولا فى إطار التنفيذ المبكر للإتفاقيات على إزالة الحواجز التى تعيق التجارة البينية الأفريقية.
- يجب أن تعجل أفريقيا بعملياتها للتكامل الإقليمي حتى يتسنى لها بناء وتعزيز القدرة على العرض قبل الإنفتاح إلى الإتحاد الأوروبى.
- هناك حاجة أيضا على التنسيق بين إتفاقيات الشراكة الإقتصادية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية - وبصفة خاصة - يجب متابعة المفاوضات بشأن إتفاقيات إقليمية للتجارة من أجل التمكن من مراجعة المادة 24 للسماح بتوفر إتفاقيات للشراكة الإقتصادية التى تتسم بالتكامل والمرونة.

40- بعد بحث تقرير مجموعة العمل المعنية بمفاوضات إتفاقيات الشراكة الإقتصادية، أجاز المؤتمر الإعلان الوزارى للإتحاد الأفريقى حول مفاوضات إتفاقيات الشراكة الإقتصادية المرفق مع هذا التقرير.  
التقرير عن المنتدى الثالث لقانون النمو والفرص لأفريقيا:

41- فيما يتعلق بالعقبات الرئيسية التالية التى تعيق تنفيذ قانون النمو والفرص لأفريقيا (3)، مثل:

- 1- القدرات الضعيفة على الإنتاج لمعظم البلدان الأفريقية.
- 2- معايير الصحة العامة والصحة النباتية التى تبدو كحواجز تعيق الدخول إلى الأسواق.
- 3- تدفقات الإستثمارات المجدية التى لم تتحقق مما أدى فى الواقع إلى البطء فى تنمية المشاريع المشتركة بين المتعاملين الإقتصاديين الأفريقيين والأمريكيين.
- 4- إستمرار الحواجز الجمركية حتى مع بقاء المبادئ الأساسية لقانون النمو والفرص لأفريقيا تتمثل فى إنفتاح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الأفريقية.

42- وفوض المؤتمر باتخاذ عدد من تدابير العمل التى تركز على النقاط التالية:

- ضرورة التنويع ليس فى المنتجات فحسب بل أيضا فى الشركاء التجاريين.
- ضرورة إنشاء البنى التحتية الأساسية لتعزيز قدرة الإقتصادات على التنافس والوفاء بمتطلبات قانون النمو والفرص لأفريقيا.
- تعزيز القدرات المنتجة.
- إلغاء الدعم عن صادرات البلدان المتقدمة.
- إعداد إستراتيجيات أو إتخاذ تدابير للحماية من المنتجات الواردة من الصين.
- تبسيط قواعد المنشأ.
- ضمان الحصول على تنازلات من منظمة التجارة العالمية بشأن قانون النمو والفرص لأفريقيا.

### المؤتمر الأفريقى الآسيوى لمتابعة مؤتمر طوكيو الثالث حول تنمية أفريقيا، طوكيو، نوفمبر 2004:

43- تحت هذا البند، قرر الإجتماع ما يلى:

- 1- إستعرض الوزراء التطورات الإيجابية فى العلاقات الأفرو آسيوية خلال الفترة الماضية وأكدوا على المضى قدما فى تنفيذ وثيقة "إطار السياسة المشتركة لتعزيز التجارة والإستثمار بين أفريقيا وآسيا" والتى تم التوقيع عليها بين النيباد والتيكاد فى طوكيو.
- 2- أعرب الوزراء عن تقديرهم لدور اليابان فى تعزيز التعاون الأفريقى الآسيوى، من خلال رعايتها ودعمها " مؤتمر طوكيو الدولى لتنمية أفريقيا"، ودعوة السيد رئيس وزراء اليابان لعقد المؤتمر الرابع فى عام 2008.
- 3- رحب الوزراء " بإعلان السيد رئيس وزراء اليابان ببدء تشغيل الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت TICAD- EXCHANGE،

- والذى بدأ بضم 8 دول أفريقية كخطوة أولى، أملين أن يتم ضم بقية الدول الأفريقية بنهاية عام 2006.
- 4- أوصى الوزراء بأهمية الإنتهاء من إجراءات تأسيس الإتحاد الأفريقى الآسيوى للغرف التجارية ومقره أكرا فى غانا فى أسرع وقت ممكن.
- 5- أوصى الوزراء بقيام مفوضية الإتحاد الأفريقى بدراسة مبادرة السيد رئيس وزراء اليابان ذات الأربعة محاور المتعلقة بتعزيز التعاون الآفرو آسيوى والتي أعلنها خلال المؤتمر الآفرو- آسيوى للتجارة والإستثمار فى طوكيو عام 2004 ، وذلك تمهيدا لتفعيل هذه المبادرة فى إطار التعاون القائم بين الطرفين.
- 6- إعادة النظر فى نموذج الشراكة الآفرو آسيوية حتى يتسنى تحويل مؤتمر طوكيو الدولى حول تنمية أفريقيا إلى آلية فعالة مع الأخذ فى الإعتبار للإحتياجات والأولويات الحقيقية للتنمية الأفريقية.
- 7- مراجعة الإحتياجات " الفورية " اللازمة لتحقيق التنمية الفعالة والمستدامة فى أفريقيا (إرساء قواعد التنمية من خلال بناء القدرات الأساسية المناسبة لأفريقيا).
- 8- تنسيق ومواءمة المبادرات المختلفة ومصادر التمويل والمؤسسات الأفريقية المحلية والإقليمية التى تقوم بتنفيذها.
- 9- تعزيز التعاون الثلاثى بين الجنوب والجنوب.
- 10- التشجيع على نقل التكنولوجيا إلى أفريقيا.

### التجارة والإستثمار فى أفريقيا:

- 44- إدراكا لأن أداء أفريقيا فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزال مخيبا للأمل، إتخذ الإجتماع القرارات التالية:
- إعادة النظر فى إستراتيجيات تعزيز الإستثمار التى تتبعها البلدان الأفريقية بغية جعل السياسات التى تتخذ تجاه الإستثمارات المباشرة جزء لا يتجزأ من الأولويات الوطنية للتنمية وتحديد العقبات القائمة التى تعيق تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - التأكد من أن أفريقيا تجتذب أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة التى تدعم التجارة والنمو الإقتصادى والتنوع القطاعى.
  - يجب أيضا أن تسعى الأوطان التى تنتمى إليها الشركات المتعددة الجنسيات إلى دعم الجهود الأفريقية من خلال إستحداث تدابير للتشجيع على زيادة الإستثمار فى الأقاليم وضمان تمخض فرص الوصول إلى الأسواق التى تمنح لأفريقيا عن جذب تدفقات ثابتة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - يجب أن تقوم منظمات دولية مثل الأونكتاد بدعم البلدان الأفريقية لمراجعة سياساتها للإستثمار وتحديد إستراتيجيات أكثر تركيزا وتحديدا للأهداف لتعزيز الإستثمار.

- فيما يتعلق بالإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم إجتذابها إلى أفريقيا للإستفادة من مزايا الأفضليات المتاحة فى قطاع النسيج، قرر الإجتماع ضرورة إتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الإستثمارات المذكورة فى هذا القطاع وضمان تفعيلها المستمر فى البلدان الأفريقية بعد إنتهاء مراحل تطبيق الأفضليات.

#### **التجارة بين الجنوب والجنوب:**

-45 إن مشاركة أفريقيا فى التجارة بين أقاليم الجنوب والجنوب أمر مهم. فالبلدان النامية الأخرى فى آسيا وأمريكا اللاتينية توفر أسواقا واسعة للبلدان الأفريقية. وفى هذا الصدد، يتيح النظام الشامل للأفضليات التجارية الذى تدعمه الأونكتاد أداة مهمة للبلدان الأفريقية تضمن بها التمتع بأفضلية فى الوصول إلى الأسواق النامية للجنوب. وعلى ضوء ما سلف، قرر الإجتماع ما يلى:

- الترحيب بالجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية الجارية الآن.
- تشجيع البلدان الأفريقية على الإشتراك فى هذه المفاوضات بنشاط.
- بالنسبة للبلدان التى لم تنضم بعد إلى إتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية، أن تبادر إلى القيام بذلك حتى يتسنى لها الإستفادة من التجارة بين أقاليم الجنوب والجنوب.

#### **تحسين مناخ الأعمال:**

-46 بعد بحث مرفق مناخ الإستثمار للنيباد الذى يعد وسيلة عملية وحديثة لتحسين ظروف الإستثمار فى أفريقيا، أجاز الإجتماع المبادرة الخاصة بمرفق مناخ الإستثمار للنيباد.

#### **البند 6 من جدول الأعمال: إستضافة الدورة الثانية عشرة للأونكتاد:**

-47 عند تقديم هذا البند، ذكر صاحب المعالي السيد ألان كاييرما ننج، وزير التجارة والصناعة والمبادرات الخاصة للرئيس فى غانا بأن مصر قد إستضافت مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية، وبأن تونس توشك على الترحيب بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بينما إستضافت جنوب أفريقيا الدورة التاسعة للأونكتاد فى 1996 والقمة العالمية حول التنمية المستدامة فى 2002. وقال إن الدول الأعضاء الخمس عشرة فى المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا تؤيد عرض غانا. وأشار إلى أن الفرصة التى يتيحها محفل الأونكتاد لمعالجة مسائل مثل الديون والتمويل وتخفيف حدة الفقر وغير ذلك من مسائل، غنية عن التأكيد. ثم ابلغ الإجتماع بأن موزمبيق قد سحبت ترشيحها وإن مصر توشك على القيام بذلك. وفى هذا الصدد، وبالنظر إلى التحضيرات المطلوب البدء فى إتخاذها مبكرا، طلب الحصول على إمتياز وشرف توجيه الدعوة لإستضافة زملائه فى 2008.

48- وردا على ذلك، أكدت موزمبيق إنسحابها لصالح غانا. وناقش الاجتماع البند وقرر إحالة المسألة على لجنة الترشيحات التابعة للمجلس التنفيذي لوزراء الإتحاد الأفريقي.

**البند 7 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال:**

49- لم تتم إثارة أى مسألة تحت هذا البند.

**البند 8 من جدول الأعمال:**

**موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الرابعة لمؤتمر وزراء التجارة للإتحاد الأفريقي:**

50- تم تذكير الاجتماع بأنه خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمر وزراء التجارة المنعقدة فى كيجالى، رواندا، فى السنة الماضية، تم الإتفاق على أن كينيا سوف تستضيف دورة المؤتمر فى 2006. وعقب الطلب الرسمى الذى قدمته كينيا، إتفق الاجتماع على عقد الدورة العادية الرابعة للمؤتمر فى كينيا فى نفس الموعد من سنة 2006 .

**البند 9 من جدول الأعمال: موعد ومكان انعقاد الدورة الإستثنائية لمؤتمر وزراء التجارة للإتحاد الأفريقي:**

51- قدم إقتراح بعقد الدورة الإستثنائية على هامش إجتماع هونج كونج. وذكرت وفود بالآلية التى تم إنشاؤها قبل كانون والتى أدت إلى الوحدة والتضامن ومن ثم القوة لمجموعة التسعين (90) . وفى هذا الصدد، دعت إلى إنشاء آلية مماثلة قبل انعقاد مؤتمر هونج كونج.

52- هنا أبلغت مفوضة الإتحاد الأفريقي الاجتماع بأن تنزانيا قد عرضت بالفعل إستضافة مؤتمر وزارى حول السلع بحلول منتصف نوفمبر 2005 وبأن التحضيرات قد بدأت تمهيدا لهذا المؤتمر منذ يناير 2005. وأكدت على أن أفريقيا تحتاج إلى صياغة موقفها الموحد قبل التوجه إلى هونج كونج - كأمر ضرورى - على مستواها أولا ثم على مستوى مجموعة التسعين (90). وأكد وزير تجارة تنزانيا البيان الذى أدلت به المفوضة. ثم عرضت السنغال إستضافة الدورة الإستثنائية. غير أنه نظرا لضيق الوقت لم يتم إستبقاء عرض السنغال. وأيضا بنفس روح تنسيق المواقف، أبلغ وزير تجارة زامبيا الاجتماع، بأن بلده سوف يستضيف إجتماع أقل البلدان نموا فى ليفينجستون، من 25 إلى 27 يونيو 2005. وبأن نتائج هذا الإجتماع ستعرض قبل انعقاد الدورة الإستثنائية لوزراء التجارة للإتحاد الأفريقي.

53- وبعد مناقشة هذه المسألة، وافق الاجتماع على إضافة يوم إلى الاجتماع حول السلع لإتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء لمناقشة مسائل منظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، ينبغى عقد إجتماع لمجموعة التسعين (90) قبل مؤتمر هونج كونج بيومين من اجل تعزيز قوة دفع كانون.

**البند 10 من جدول الأعمال: اعتماد نتائج الاجتماع الوزارى أى المقررات والتوصيات:**

54- إعتد المؤتمر إعلان القاهرة وخارطة الطريق بشأن برنامج عمل الدوحة وكذلك الإعلان الوزاري للإتحاد الأفريقي حول مفاوضات إتفاقيات الشراكة الإقتصادية وترفق الوثائق الثلاث مع هذا التقرير.

**البند 11 من جدول الأعمال: قرار الشكر:**

55- أدلى معالى السيد دانيال م. موروكا، وزير التجارة والصناعة لبوتسوانا، بقرار الشكر نيابة عن المؤتمر حيث أعرب عن عميق إمتنان الوزراء لفخامة الرئيس حسنى مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، وحكومة مصر وشعبها، على ما حظيت به كافة الوفود التى حضرت الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء التجارة للإتحاد الأفريقي من كرم الضيافة وحفاوة الإستقبال وكذلك على مساهمتهم فى تحقيق أهداف الإتحاد الأفريقي. وأكد أيضا على ان مؤتمر القاهرة قد عزز المساعي الأفريقية الرامية إلى جعلها شريكا مهما فى السوق الشاملة العالمية وأتاح للدول الأعضاء محفلا لتبادل وجهات النظر والإتفاق بشأن مختلف المسائل والتوصل إلى إعتداد إعلان القاهرة والملحق المرفق به، خارطة طريق القاهرة وكذلك الإعلان حول مفاوضات إتفاقيات الشراكة الإقتصادية.

**البند 12 من جدول الأعمال: اختتام الإجتماع:**

56- فى بيانه لاختتام المؤتمر، أعرب صاحب المعالي الدكتور رشيد محمد رشيد، عن تقديره للكرم والدعم اللذين قدمتهما كافة الوفود. وعبر عن فخر واعتزاز الدول الأعضاء بما أنجزته من أعمال خلال اليومين الماضيين وأعلن اختتام أعمال المؤتمر.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية السابعة  
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو – 2 يوليو 2005

الأصل: إنجليزي

EX.CL/188 (VII)  
ANNEX.2

إعلان القاهرة  
وخارطة الطريق بشأن برنامج عمل الدوحة

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي  
الدورة العادية الثالثة  
القاهرة، جمهورية مصر العربية 5 – 9 يونيو 2005

-

TI/TMIN/EXP/6 – b (III)  
Rev. 4

الأصل: إنجليزي

إعلان القاهرة  
وخارطة الطريق بشأن برنامج عمل الدوحة

-



## إعلان القاهرة

### وخارطة الطريق بشأن برنامج عمل الدوحة

نحن وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعين بمناسبة الدورة العادية الثالثة في القاهرة، مصر، يومي 8 و 9 يونيو 2005، لدراسة المسائل التي تتسم بأهمية كبرى بالنسبة لتنمية أفريقيا، بما في ذلك مراجعة تطورات وضع برنامج عمل الدوحة،

إذ نذكر بإعلان كيجالي والملحق المرفق به (توافق كيجالي العام في الرأي) اللذين تم اعتمادهما خلال دورتنا العادية الثانية وإقرارهما من قبل الدورة العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

وإذ نشيد باعتماد قرار المجلس العام في أول أغسطس 2004 كخطوة إلى الأمام في الجهود الجماعية للأعضاء في منظمة التجارة العالمية من أجل إعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره الطبيعي.

وإذ نؤكد مجدداً التزامنا بالمشاركة على نحو بناء في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بهونج كونج وفي العملية التحضيرية التي تسبقه بغية ضمان النجاح لبرنامج عمل الدوحة.

وإذ نعرب عن القلق إزاء التقدم المحدود الذي تم إحرازه حتى الآن فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للبعد الخاص بالتنمية من برنامج عمل الدوحة.

**وإذ نؤكد مجدداً أيضاً الحاجة الملحة إلى الوفاء بالتزام تفويض الدوحة بشأن وضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في محور برنامج عمل الدوحة.**

**وإذ نؤكد مرة أخرى الحاجة إلى أن تكون المفاوضات شاملة وأن تتسم بالشفافية من أجل ضمان الملكية السياسية للعملية وللنتائج التي تتمخض عنها المفاوضات.**

**وإذ نأخذ علماً بمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الجارية بين الاتحاد الأوروبي والأقاليم/ المجموعات الأفريقية وقانون النمو والفرص لأفريقيا (3) ومؤتمر طوكيو الدولي الثالث لتنمية أفريقيا وغير ذلك من ترتيبات تفضيلية وإنمائية أخرى.**

**وإذ نعرب عن اقتناعنا بأن التوصل إلى نتائج طموحة مركزة على التنمية للمفاوضات يؤدي إلى توفر نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر قابلية للاستمرار وأكثر إنصافاً واستدامة ويساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من قبل بلداننا. ندعو الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى إظهار الإرادة السياسية المطلوبة لتحقيق التقدم في يوليو 2005 مما يؤدي إلى إرساء الدعائم لنجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج. نعتمد بموجب هذا خارطة طريق القاهرة كملحق لهذا الإعلان.**

**نعرب عن شكرنا لجمهورية مصر العربية – حكومة وشعباً – على حفاوة الاستقبال التي حظينا بها والترتيبات الممتازة التي وضعت تحت تصرفنا.**

**حرر في 9 يونيو 2005 في القاهرة ، مصر**

## مشروع خارطة طريق القاهرة بشأن برنامج عمل الدوحة

### الزراعة:

1- نؤكد أن الطرق الواجب الاتفاق عليها ينبغي أن تراعي الحاجة إلى الحيز الملائم للسياسات الذي يمكن البلدان الأفريقية من إتباع سياسات زراعية داعمة لأهدافها الإنمائية، واستراتيجياتها للحد من الفقر، والأمن الغذائي وشواغلها في مجال سبل العيش مع كفاءة تحسين فرص وصول المنتجات الزراعية الأفريقية- الأولية أو الجاهزة على حدٍ سواء إلى الأسواق. ولهذه الغاية، ينبغي أن تعالج هذه الطرق، كأولوية، المسائل التالية المتعلقة بالركائز الثلاث للاتفاق بشأن الزراعة:

### (أولاً) المنافسة من أجل التصدير

(أ) التركيز على ضرورة تحديد موعد إلغاء جميع أشكال الدعم لصادرات المنتجات الزراعية، على أن يتم هذا الإلغاء دون المساس بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول المستوردة الصافية للمنتجات الغذائية وأقل البلدان نمواً،

(ب) التنفيذ العاجل لمقرر مراكش حول البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء وأقل البلدان نمواً والتفكير بوضوح في عنصر المعاملة الخاصة والتفضيلية بالنسبة لجميع النظم الواجب إعدادها في إطار اعتمادات التصدير طبقاً للفقرة 4 من هذا المقرر.

(ج) يبرز الحاجة إلى أن يراعى الأعضاء بالكامل مصالح البلدان المتلقية للمساعدات الغذائية لدى إعداد نظم حول هذه المسألة.

(د) استثناء مؤسسات التصدير التجارية التابعة للدولة في البلدان الأفريقية من تطبيق أى نظم جديدة بشأن مؤسسات التصدير التجارية التابعة للدولة

إعترافاً بالدور الحاسم الذي تنهض به هذه المؤسسات في مجال سبل العيش المستدام والأمن الغذائي والحد من الفقر.

### (ثانياً) فيما يتعلق بالدعم الداخلي:

تعد العناصر التالية حاسمة:

- (أ) يجب أن تؤدي الصيغة إلى خفض هادف وفعلي لما يقدمه الشركاء التجاريون الرئيسيون من دعم لمزارعيهم. والأهم من ذلك هو ألا تفضي نظم الدعم الداخلي إلى "تحويل للدعم بين الفئات"،
- (ب) يجب أن يسمح للبلدان الأفريقية بالإبقاء على "حيز سياسات" للنهوض بالمزارعين استناداً إلى أهداف عادلة ومنصفة في مجال الحد من الفقر والأمن الغذائي وسبل العيش والتنمية الريفية،
- (ج) ينبغي "حيز السياسات" هذا أن يمكن البلدان الأفريقية من تدبير الموارد اللازمة في الوقت المناسب لبلوغ أهدافها الإنمائية الرئيسية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية في إطار ركيزة الدعم الداخلي المرفق 2، المادة 6 – 2 على الأقل، وتحسين حصيلة صادراتها،
- (د) ينبغي للبلدان المتقدمة البدء في استعراض وتوضيح معايير الصندوق الأخضر على نحو يكفل عدم ترتب آثار تشويش التجارة على الإنتاج في ظل تدابير الصندوق الأخضر أو الحد من هذه الآثار إلى أقل قدر ممكن.
- (هـ) ينبغي – على الأقل – إعفاء البلدان الأفريقية من التزامات خفض.

### (ثالثاً) فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق:

ينبغي للمفاوضات أن تكفل ما يلي:

- (أ) مراعاة النمط الخاص للتجارة في الدول الأفريقية وهيكلها التعريفية المختلفة،
- (ب) استحداث آليات وحلول محددة وملموسة لمشاكل تأكل الأفضليات في إطار منظمة التجارة العالمية تستجيب تماماً لاهتمامات البلدان الأفريقية طبقاً للفقرة 44 من الاتفاق الإطاري،

ج) معالجة مسألة تدرج الرسوم الجمركية بصورة كاملة طبقاً للفقرة 36 من الاتفاق الإطارى دون المساس بالمنتجات المتمتعة بترتيبات تفضيلية،

د) بالنسبة للبلدان المتقدمة وغيرها من البلدان النامية القادرة على ذلك الالتزام بتوفير فرص وصول المنتجات الزراعية الواردة من أقل البلدان نمواً مع معافاة الرسوم الجمركية ودون تحديد حصة، هـ) التنفيع الكامل لمبدأ التناسب في خفض التعريفات الجمركية فضلاً عن إعداد طرق هادفة بشأن المنتجات الخاصة والآلية الخاصة للحماية. وتشكل هذه الآلية الخاصة للحماية أداة فريدة تستجيب لإهتمامات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مجال الأمن الغذائى وسبل العيش إضافة إلى التنمية الريفية. ومن ثم، ينبغي استحداث طرق لتحديد المنتجات والمعاملة الخاصة على نحو يكفل حد أقصى من المرونة للبلدان في أفريقيا حسب ظروفها الوطنية الخاصة واحتياجاتها في مجال التنمية.

و) تشكل معالجة الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية شرطاً لازماً للبلدان الأفريقية من أجل الانضمام إلى أي مقرر في الزراعة يتخذ بالتوافق العام في الرأي.

ز) يجب أن يوفر مؤتمر هونج كونج الوزاري الطرق التي تسهم مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة للزراعة في أفريقيا.

### الموز:

2- نلاحظ أنه يجري تنفيذ إجراءات للتحكيم داخل منظمة التجارة العالمية بادرت إلى اتخاذها بلدان غير أفريقية من البلدان المنتجة للموز. وقد يؤدي هذا الإجراء الذي لا يشمل البلدان الأفريقية على نحو كامل إلى خسائر ضخمة في الحصص والمزايا التي تتمتع بها البلدان الأفريقية حتى الآن في الأسواق الأوروبية التقليدية. ونتيجة لهذا الوضع، نطلب بشدة أن يتم حفظ حقوق البلدان الأفريقية وحماية حصصها في الأسواق.

### القطن:

3- نؤكد أن اللجنة الفرعية التي أنشئت بموجب المقرر الصادر عن المجلس العام في الأول من أغسطس 2004 قد بدأت عملها. ونحث على أن تتم معالجة الجوانب المرتبطة بالتجارة لمبادرة القطن بشكل سريع وطموح يتسم بالخصوصية. ونرحب أيضاً بالقرارات التي اتخذها مؤخراً جهاز الاستئناف واللجنة بشأن القطن (WT /DS267/AB/R and WT/DS267/R and corrigenda 1, 2 & 3; المعتمدة من قبل جهاز تسوية الخلافات في 21 مارس 2005)، ونؤيد اقتراح المجموعة الأفريقية لدي منظمة التجارة العالمية المقدم إلى اللجنة الفرعية المعنية بالقطن في 22 أبريل 2005، ونناشد شركاءنا من الدول الأعضاء المتقدمة القيام بأسرع ما يمكن وقبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس بما يلي:

أ) إلغاء كافة أشكال دعم الصادرات وتدابير الدعم المحلي للقطن،  
ب) إنشاء صندوق طوارئ خاص لدعم إنتاج القطن.  
ج) توفير فرص وصول القطن والمنتجات المشتقة منه الواردة من أقل البلدان الأفريقية نمواً - التي تعد دول منتجة ومصدرة للقطن - إلى الأسواق معفاة بصورة ملزمة من الرسوم وبدون تحديد حصص،

4- وعلاوة على ذلك، نحث جميع المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف على الوفاء بالتزاماتهم الخاصة بالجوانب المتعلقة بالتنمية من مبادرة القطن. ونؤكد الحاجة إلى الترابط بين الجوانب المتعلقة بالتجارة والتنمية في إطار هذه المبادرة.

### وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق:

5- يورقنا أن بعض الاقتراحات الخاصة بالصيغة التي قدمتها بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية قد تفضي إلى تخفيضات جمركية كبيرة لدى بعض البلدان الأفريقية مقارنة بالبلدان المتقدمة وذلك خلافاً لمبدأ المعاملة بالمثل والمعاملة الخاصة والتفضيلية المنصوص عليه في تفويض الدوحة. وعلاوة على ذلك، فقد تتأثر البلدان الأفريقية سلباً نتيجة لأن هذه الاقتراحات قد تؤدي إلى تآكل أفضلياتها. وسوف يؤدي ذلك بالتأكيد إلى تفاقم أزمة تراجع

- التصنيع، وتفاقم مشكلة البطالة والفقير التي تواجه البلدان الأفريقية. وينبغي في هذا الخصوص أن تعمد الطرق إلى ما يلي:
- (أ) أن تحدد صيغة مناسبة أو نهج تعريفي يتيح للبلدان الأفريقية مباشرة سياسات صناعية وأهداف التنويع واعتماد مبادئ عدم المعاملة بالمثل والمعاملة الخاصة والتفضيلية كمبادئ ذات أولوية وكذلك عدم الالتزام الكامل بمبدأ المعاملة بالمثل،
- (ب) أن توفر "حيز للسياسات والمرونة" يراعي احتياجات البلدان الأفريقية في مجال التنمية، والتمويل، والصناعة مما يزيل مخاطر التأثير سلباً على التصنيع بكل ما قد ينطوي عليه ذلك من عواقب على الحد من الفقر،
- (ج) أن توفر المرونة للبلدان الأفريقية كي تحدد مجالات تطبيق الالتزامات التي تتوافق مع أهدافها الإنمائية،
- (د) ألا تشمل المبادرات القطاعية لما قد يترتب عليها من آثار ضارة على البلدان الأفريقية،
- (هـ) ألا تربط عمليات المرونة بمستوى الطموح. وينبغي أن تعالج المرونة احتياجات أفريقيا واهتماماتها في مجال التنمية،
- (و) أن تنشأ آلية لمعالجة مسألة تآكل الأفضليات في إطار منظمة التجارة العالمية،
- (ز) أن تحترم بالكامل إعفاء أقل البلدان نمواً من الالتزامات المتعلقة بخفض التعريفات،
- 6- نؤكد أن المفاوضات بشأن الحواجز غير الجمركية يجب أن تجري بالتوازي مع المفاوضات بشأن خفض التعريفات في مجموعة التفاوض المعنية بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق.
- 7- ندعو إلى إعداد دراسات وإجراء تقييم للأثار المحتملة للطرق قبل أن يوافق الأعضاء عليها طبقاً لما ورد في الفقرة 15 من الملحق ب.

### الخدمات:

8- نشير إلى أن بعض البلدان الأفريقية قد قدمت عروضاً مبدئية خلال الجولة الراهنة للمفاوضات بشأن الخدمات. ونشير أيضاً إلى أن بلدان أفريقيا عديدة أخرى تواجه صعوبات في تقديم طلبات وعروض وبينما نسعى إلى تحسين مشاركتنا في المفاوضات بشأن الخدمات فإننا:

(أ) نطلب تحسيناً كبيراً في فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة لنماذج وقطاعات التصدير ذات الأهمية للبلدان الأفريقية. ف فيما يتعلق بالنموذج 4، ينبغي للأعضاء التعهد بالتزامات ترمي إلى تحقيق نتائج تجارية مهمة بالنسبة للبلدان الأفريقية وبصفة خاصة بالنسبة للقطاعات التي تكتسب أهمية في مجال التصدير كالسياحة، والخدمات المهنية وخدمات البناء،

(ب) نؤكد على أهمية قيام الدورة الخاصة لمجلس التجارة في الخدمات بإستكمال عملية التقييم على نحو عاجل مع تحقيق نتائج محددة تؤدي إلى ضمان إدخال التعديلات الملائمة في المفاوضات، (ج) ندعو إلى تكثيف العمل بشأن وضع قواعد لإعادة التوازن بين عمليات الوصول إلى الأسواق وطرق وضع القواعد. وينبغي إنهاء العمل بشأن النظم الوطنية منذ الآن وحتى المؤتمر الوزاري في هونج كونج حتى يتسنى للنظم الوطنية أن تؤدي إلى تعزيز ما تعهد به الأعضاء من التزامات ولاسيما في مجالات اهتمام البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك ينبغي للأعضاء التحول من مسائل التعريف الأولية إلى المسائل الجوهرية،

(د) نناشد الأعضاء التعجيل بإقامة آلية للحماية في حالات الطوارئ. (هـ) ندعو إلى تقديم مساعدة تقنية متزايدة ومحددة لتمكين البلدان الأفريقية من المشاركة بمزيد من الفعالية في مرحلة العرض / الطلب.

(و) ندعو للتنفيذ الفعال للمادة 4 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بهدف ضمان مشاركة قوية للبلدان الأفريقية في تجارة الخدمات.



ز) أن نعمل على أن تظل الخطوط التوجيهية وإجراءات التفاوض بشأن الخدمات التي أعتمدها مجلس تجارة الخدمات في 28 مارس 2001 أساساً للمفاوضات،

ح) أن ندعو إلى تنفيذ الطرق الخاصة بأقل البلدان نمواً على نحو كامل.

### مسائل التنمية:

9- نؤكد مجدداً أن التنمية لا تزال تعد أولوية من أولويات أفريقيا أثناء المفاوضات ومن ثم يجب أن تنعكس على نحو ملائم في مجموعة نتائج يوليو ونتائج المؤتمر الوزاري في هونج كونج. وباعتبارها مسألة مشتركة، فإنه يتعين دمج التنمية بصورة واضحة ضمن كافة مواضيع المفاوضات. وفي هذا الصدد:

أ) يجب إيلاء اهتمام عاجل لاستكمال بحث كافة المقترحات المحددة بشأن اتفاقيات المعاملة الخاصة والتفضيلية قبل اعتمادها والمسائل والاهتمامات المتعلقة بالتنفيذ والتعديلات التي يجب إدخالها على إتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لدمج القرار الصادر في 30 أغسطس 2003 بشأن تنفيذ الفقرة 6 من الإعلان حول حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة،

ب) يجب الأخذ في الحسبان بصورة كاملة أثناء المفاوضات للعناصر الرئيسية الأخرى خاصة التي تتناول احتياجات واهتمامات التنمية في أفريقيا المتصلة بتعزيز المساعدات الفنية والأمن الغذائي والتنمية الريفية وسبل العيش والأفضليات والسلع والواردات الغذائية الصافية،

ج) يجب الاعتراف بجهود التحرير التي تبذلها أفريقيا ودمجها في المفاوضات وتوفير مرونة كافية لمعالجة الاحتياجات الإنمائية والتجارية للقارة.

### السلع:

- 10- نحث الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على معالجة أزمة التذبذب والتدهور العالمي في أسعار السلع من أجل التمكن من تحديد أسعار ثابتة ومنصفة ومربحة لهذه المنتجات.
- 11- نرحب بإطلاق فريق العمل الدولي حول السلع في منظمة الأونكتاد وندعو المجتمع الدولي إلى تزويده بالدعم اللازم لتمكينه من الأداء الفعال. إن لإفريقيا مصلحة رئيسية في هذه المبادرة بالنظر إلى الأهمية الكبيرة للسلع بالنسبة للإقتصادات الأفريقية.

### تسهيل التجارة :

- 12- نعترف بالمزايا المحتملة التي يمكن أن تحققها البلدان الأفريقية باتخاذ تدابير تسهيل التجارة. ولا تحتاج أهمية تسهيل التجارة بالنسبة لتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على التنافس وتشجيع التجارة البينية والاستفادة من مزايا العولمة إلى أي تأكيد.
- 13- غير أن هناك تكاليف مقترنة بمتابعة تسهيل التجارة كهدف مشروع للسياسات. وفي هذا الصدد، نرحب بالملحق "د" الذي يؤكد على ضرورة تحقيق التوافق بين مستويات التعهدات والتكاليف والموارد المتاحة لتنفيذ أي نتائج محتملة وتوفير الموارد المالية والفنية اللازمة لبناء قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ويجب أن يتم الالتزام بهذه التعهدات نصاً وروحاً.
- 14- نؤكد الحاجة إلى تحقيق تعاون أوثق وإلى تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية والإقليمية الفرعية ذات الصلة عند تقديم المساعدات الفنية إلى البلدان الأفريقية وتوفير الدعم لبناء قدراتها.
- 15- في سياق المفاوضات الجارية بشأن تسهيل التجارة ، يجب أخذ المسائل التالية في الحسبان على نحو كامل:

أ) ضرورة الإلتزام بتفويض ونطاق الملحق " د " من صفقة يوليو،

ب) الأحكام المحددة والفعالة والعملية المتعلقة بالمعاملة الخاصة والمعاملة التفضيلية،

ج) توفير حيز ومرونة في السياسات للبلدان الأفريقية.  
د) الجهود الإقليمية بشأن تسهيل التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

### القواعد:

16- في إطار المفاوضات بشأن قواعد منظمة التجارة العالمية، تعتبر المسائل

التالية مهمة لتحقيق التقدم:

أ) ضرورة تجنب استحداث قواعد ونظم أكثر تعقيداً بموجب اتفاقية عدم الإغراق والاتفاقية حول الدعم والتدابير التعويضية،

ب) ضرورة تقديم مساعدات فنية كافية إلى البلدان الأفريقية لتمكينها من القيام على نحو فعال بتعزيز حقوقها بموجب اتفاقية عدم الإغراق وكذلك الاتفاقية حول الدعم والتدابير التعويضية،

ج) ضرورة تناول البعد الخاص بالتنمية أثناء هذه المفاوضات على نحو كاف من خلال التأكد عند صياغة المقترحات من انعكاس احتياجات واهتمامات البلدان الأفريقية فيها، مع أخذ الجوانب المتعلقة بالتنمية في الحسبان على نحو كامل خلال المفاوضات الرامية إلى توضيح وتحسين النظم والإجراءات المتصلة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية،

د) ينبغي ألا يؤدي توضيح وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية كما تنص عليه الفقرة 29 من إعلان الدوحة الوزاري إلى إدراج

المسائل المتعلقة بالشفافية والمسائل العامة مرة أخرى ضمن شرط التمكين خلال المفاوضات بشأن الاتفاقيات التجارية الإقليمية حيث أن ذلك لا يلبي الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا،

هـ) يجب أن تتناول المفاوضات بشأن المسائل العامة المبدأ الخاص بعدم الإلتزام بالكامل بالمعاملة بالمثل وعدم التماثل في فرص الوصول إلى الأسواق والاهتمامات الإنمائية للبلدان الأفريقية التي تبدأ مفاوضات لإبرام اتفاقيات تجارية إقليمية مع بلدان متقدمة بموجب المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والمادة 5 من اتفاقية التجارة في الخدمات.

### أقل البلدان نمواً

17- نعتزف بالصعوبات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي هذا الصدد، نحث على اتخاذ الإجراءات التالية لصالح هذه البلدان:

- أ) الإعفاء من التعهد بأي التزامات للتخفيض،
- ب) إلتزام البلدان المتقدمة بتأجيل اتخاذ أي تدابير طارئة ضد صادرات أقل البلدان الأفريقية نمواً بما في ذلك إجراءات مكافحة الإغراق،
- ج) تعزيز الدعم لتحسين القدرة التنافسية لصادرات أقل البلدان نمواً بما في ذلك قدرتها على الوفاء بتدابير الصحة العامة والصحة النباتية والمعايير الأخرى،

د) توفير المساعدات الفنية المتصلة بالتجارة والقائمة على الطلب في كافة مجالات مفاوضات برنامج عمل الدوحة مع أحكام مناسبة بشأن دعم التنفيذ والتكيف.

### التعاون الفني:

18- نوكد مجدداً على أن المساعدات الفنية وبناء القدرات " من العناصر الرئيسية للبعد الخاص بالتنمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف". ونؤيد الدعوة إلى زيادة المساعدات المقدمة للتجارة كما إقترحته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ونطلب من شركائنا في التنمية تمويل كافة برامج المساعدات الفنية على نحو كاف من خلال آليات التسليم الموجودة بالفعل ولاسيما الإطار المتكامل والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدات الفنية والآليات التكميلية الأخرى.

### برنامج عمل بشأن الاقتصادات الصغيرة:

19- ندعو الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى معالجة الإحتياجات المحددة والمشاكل المتعلقة بالتجارة للاقتصادات الصغيرة في سياق برنامج العمل الذي يفوض به إعلان الدوحة الوزاري.

### التجارة والديون والتمويل:

20- نعترف بمجموعة العمل حول التجارة والديون والتمويل كمظهر محدد من مظاهر التركيز على التنمية في إطار برنامج عمل الدوحة. وبما أن الصلة بين التجارة والديون والتمويل للبلدان الأفريقية تقع في محور المشاكل الإنمائية فإننا:  
أ) نوكد مجدداً أهمية مجموعة العمل المذكورة بالنسبة لتحقيق التماسك المطلوب بالحاح بين التجارة والديون والتمويل،  
ب) نناشد مجموعة العمل القيام فوراً بتنظيم التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز لتجنب التداخل في السياسات الموصى بها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من جهة، وحقوق

والتزامات منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، نناشد مجموعة العمل تعزيز التعاون مع مختلف لجان منظمة التجارة العالمية التي تتناول المسائل الواقعة في نطاق اختصاص مجموعة العمل حتى يتسنى ضمان تحقيق نتائج ملموسة بخصوص مسألة التماسك،

ج) نرحب بالمساعدات المتوقعة لبرنامج التجارة والرامية، من بين أمور أخرى، إلى معالجة القيود المتعلقة بجانب العرض وتكاليف التكيف التي تواجه البلدان الأفريقية وكذلك استيفاء المعايير. غير أنه ينبغي ألا يتم تفعيل هذا البرنامج بنفس الشروط النموذجية لمؤسسات بريتون وودز،

د) نذكر بوضع الديون لبلدان أفريقية عديدة الذي يستمر في التدهور، ونناشد مجموعة العمل السعي إلى حل جوانب الديون المتعلقة بالتجارة من خلال تحقيق هدف التماسك.

### التجارة ونقل التكنولوجيا:

21- ندعو إلى وضع برنامج أكثر تركيزاً لمجموعة العمل حول التجارة ونقل التكنولوجيا بغية إيجاد حلول دائمة للمشاكل المتصلة بنقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية وزيادة تدفق التكنولوجيا المناسبة إلى هذه البلدان.

### الانضمام:

22- نلاحظ أنه لم ينضم أي بلد أفريقي إلى منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها. وفي هذا الصدد، فإننا:  
أ) نناشد جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تسهيل انضمام البلدان الأفريقية إلى منظمة التجارة العالمية والتعجيل بانضمامها، ونناشد شركاءنا في التنمية تكثيف تقديم المساعدات الفنية ودعم بناء قدرات البلدان الأفريقية التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية خلال كافة المراحل المتعلقة بالانضمام،

ب) نوكد الحاجة الملحة لتنفيذ الخطوط التوجيهية الخاصة بانضمام أقل البلدان نمواً التي اعتمدها المجلس العام في ديسمبر 2002، على نحو فعال.

د) ينبغي للدول المنضمة ألا تضطر للتفاوض بشأن تنازلات تتجاوز ما تم الاتفاق عليه من قواعد – بصورة مشتركة – داخل المنظمة أو توافق على بعض الشروط المتعلقة بالبنود التي لا تزال قيد المناقشة في إطار جولة الدوحة.

-----

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية السابعة  
سرت ، ليبيا ، 28 يونيو - 2 يوليو 2005

-

EX.CL/188 (VII)  
ANNEX.3

إعلان حول مفاوضات  
اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

-



AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

---

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي  
الدورة العادية الثالثة  
القاهرة، جمهورية مصر العربية، 5-9 يونيو 2005

-

AU/TI/MIN/DECL. (III)

إعلان حول مفاوضات  
اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

-

## إعلان حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

نحن وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعين خلال دورتنا العادية الثالثة في القاهرة ، مصر ، يومي 8 و9 يونيو 2005، لبحث عدد من المسائل بما فيها مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين بلداننا/ أقاليمنا والاتحاد الأوروبي نؤكد ما يلي:

### 1- اتفاقيات الشراكة الاقتصادية كوسائل للتنمية:

نؤكد مجدداً أنه ينبغي لمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية أن تعكس التفاهم والاتفاق الواردين في اتفاقية كوتونو للشراكة على أن تستخدم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية كوسائل لتحقيق التنمية والحد من الفقر. كما ينبغي أن تؤدي إلى دعم تعميق التجارة البينية الأفريقية. وفي هذا الصدد، يتعين التركيز على الحاجة إلى موارد إضافية كبيرة يسهل الوصول إليها بصورة عاجلة لبناء القدرة على العرض وتغطية التكاليف المتوقعة للتكيف.

### 2- التكامل الإقليمي واتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

نركز على التكامل الإقليمي باعتباره هدفاً رئيسياً للبلدان الأفريقية وسوف تستمر هذه العملية الجارية الآن لفترة طويلة بعد ديسمبر عام 2007 ، الموعد المحدد الأخير لإبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. ويجب النظر لمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في هذا السياق وأن تدعم هذا الهدف. ومع الاعتراف بالقيود الذاتية التي تفرضها العضوية في مجموعات اقتصادية إقليمية متعددة في وقت واحد على تنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ورفع مكاسبها المتوقعة إلى أقصى مستوى ممكن، ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تعمل على موائمة سياساتها للتكامل قبل إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتوقيع عليها.

### 3- سرعة المفاوضات:

نعترف بالمبادئ التي كانت تحكم موقف دول مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي خلال المرحلة الأولى من مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، ومع ملاحظة أن مجموعات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المختلفة تتحرك بسرعات مختلفة ، يوصي بأن تكفل مختلف هذه المجموعات موائمة مواقفها بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك قبل اتخاذ قرارات نهائية .

#### 4- دور مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الاستمرار في تنفيذ التفويض المخول لها من قبل قمة مابوتو في 2003 لمراقبة وتنسيق ومواءمة مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية . ويجب أن تشمل الآلية التي تم إنشائها جمع وتبادل المعلومات بشأن مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأيضاً تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك كما تتم مناقشة المجموعات الاقتصادية الإقليمية تقديم الدعم اللازم لمفوضية الاتحاد الأفريقي والتعاون معها من خلال ، من بين أمور أخرى، تقديم تقارير مرحلية إليها حول مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

#### 5- الحواجز التي تعيق التجارة البينية الأفريقية :

نلاحظ مع القلق أن حواجز التجارة البينية الأفريقية تعيق عمليات التكامل الإقليمي في القارة الأفريقية . ويوصي بأن يتخذ الوزراء موقفاً قوياً يؤدي إلى التعجيل بإزالة الحواجز التجارية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وداخلها .

#### 6- عدم التماثل والمرونة في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية :

نؤكد مجدداً على أن المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تحتاج إلى تعديلها على نحو مناسب للسماح بتطبيق مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية وعد الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل على نحو كامل وبمرونة واضحة تتفق مع عدم التماثل المطلوب لجعل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مؤيدة للتنمية. أمات الجوانب المتعلقة بالوصول إلى الأسواق من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية فسوف تتحقق بعد استكمال التعديلات.

#### 7- الحواجز التي تعيق الدخول إلى الأسواق وبناء القدرات :

نعترف بأثر تدابير الصحة العامة والصحة النباتية والحواجز الفنية للتجارة على فرص الوصول إلى الأسواق بشكل مصدرراً للقلق بالنسبة لأفريقيا. لذلك يوصى بمراجعة القواعد والنظم غير المتصلة بالصحة بموجب تدابير الصحة العامة والصحة النباتية قبل الاتفاقيات . ويجب توفير موارد كافية لبناء القدرات من أجل استيفاء المتطلبات المتعلقة بالصحة العامة والصحة النباتية والحواجز الفنية للتجارة التي تعتبر ضمن الحواجز غير التعريفية التي تعيق تجارة صادرات أفريقيا.

#### 8- مسائل سنغافورة:

نؤكد مجدداً موقف البلدان الأفريقية في أنه، باستثناء تسهيل التجارة ، يجب الإبقاء على مسائل سنغافورة الثلاث المتعلقة بالاستثمار وسياسة التنافس والشفافية بالنسبة للمشتريات الحكومية خارج نطاق برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية/مفاوضات الشراكة الاقتصادية.

#### 9- حقوق الملكية الفكرية

نلاحظ أن المجموعة الأفريقية قد بادرت إلى بدء المناقشات حول توضيح المرونة في حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وخاصة بالنسبة لبراءات الاختراع والصحة العامة وكذلك التنوع الإحيائي. ويتعين على البلدان الأفريقية أن تتخذ

التدابير اللازمة على المستوى الوطني للاستفادة على نحو كامل من المرونة طبقاً لنتائج الحلقة التدريبية للاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في مارس 2005. وفي إطار مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، ينبغي ألا يسعى الاتحاد الأوروبي إلى استحداث أي مقترحات إضافية بشأن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تتجاوز الالتزامات القائمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة) يكون من شأنها التأثير على المرونة. وإذا قدمت مثل هذه المقترحات يجب رفضها.

**10- الوضوح والتماسك في المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية:**

نؤكد الحاجة إلى التماسك في المواقف المتخذة على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية ونحول المفوضية صلاحيات إقامة آليات لكفالة هذا التماسك.

**11- المزيد من الأعمال التي ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بها:**

نكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة الأخرى بمزيد من العمل بشأن المسائل التالية:

- أ) تكاليف التكيف بالنسبة لتراجع عملية التصنيع والخسائر في الإيرادات.
- ب) معاملة نظام (كل شيء ما عدا الأسلحة) في الإطار الأوسع لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية.
- ج) آثار توسيع الاتحاد الأوروبي، والإصلاحات في السياسة الزراعية المشتركة بما في ذلك مراجعة البروتوكول الخاصة بالسلع،
- د) نموذج 4 في الخدمات.

نعرب عن الشكر لجمهورية مصر العربية - حكومة وشعباً - على حفاوة الاستقبال التي حظينا بها وعلى التسهيلات الممتازة التي وضعت تحت تصرفنا.

**حرر في مصر في 9 يونيو 2005**

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2005

# Report of the commission on the third ordinary session of the AU conference of ministers of trade

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4330>

*Downloaded from African Union Common Repository*